

مؤسسات الأرشيف الوطني: الواقع والأفاق اقتراحات وثمار

عمرو ميموني

محافظ التراث التاريخي

1) مدخل وتعريفات سريعة

إن المعلومات المكونة للرصيد الوثائقي لأمة أو دولة تنقسم إلى قسمين: جزء إبداعي أنتاج بصفة إراديةقصد الإفادة أو الترفية عن طريق النشر والتوزيع الواسع، وفي غالب الأحيان لغاية تجارية. هذا القسم من النظام الوطني للمعلومات تكونه أساساً المكتبات ومراسيل الوثائق، يحفظ كتراث فكري ومصدر علم وتوثيق. إن الهيئة الأولى والمحورية في جمع وحفظ هذا الجزء الحام من التراث الوطني هي المكتبة الوطنية ترافقها في ذلك وأشياء أخرى المتاحف.

أما الجزء الثاني من المعلومات فهي تلك التي تنشأ بصفة آلية غير إرادية لأنها نتاج لكل عمل تسييري، سواء تعلق هذا النشاط بدولة أو مؤسسات وطنية أو خاصة، فهي الأرشيف.

إنه الدليل المادي القاطع على وجود ونشاط أي مؤسسة هو النتيجة الختامية لنشاطها، والحججة البيانية لحقوقها، وذكرة وجودها. وإذا تكلمنا عن الأرشيف الوطني فهذا يعني أننا نشير إلى كل الوثائق التي أنتجت فوق التراب الوطني أو استلمت من طرف هيأته ومواطنه.

ويتحدث القانون الخاص للأرشيف الجزائري الصادر برقم 09/88 تاريخ 26 جانفي 1988 عن هيأة كل الدولة في تنظيمها المركزية والمحلية (الجماعات المحلية) والحزب (يعني هنا حزب جبهة التحرير الوطني الذي كان موجب الدستور بعد الميغة المسيرة للدولة ولذا تعتبر أرشيفاته ووثائقه التي يرجع تاريخها

إلى ما قبل 1989 أرشيف عمومي) والمنظمات الجماهيرية. ثم أن القانون نفسه يتضمن إجراءات تخص الأرشيف الخاص (*privées*).

الخلاصة من قراءة القانون هي أن الأرشيف الوطني يضم كل أرشيف الأمة، ويقر بحفظه، وتنظيمه سواء كان مصدره عمومي أم خاص. طبعاً حتى يتسمى للدولة التكفل بهذا الرصيد الوثائقى الهام كان لزاماً عليها أن تخلق الهيئة أو المؤسسة المكلفة بهذه المهمة.

(2) الواقع التشريعي والتنظيمي

في هذا الإطار تم إنشاء مركز الأرشيف الوطني (*CAN*) (*Centre des Archives Nationales*) بعد إتمام بناء عمارة في "بئر خادم" منمطة حسب المقاييس المتعارف عليها عالمياً في هذا المجال وذلك بمرسوم رقم 87/11 مؤرخ في 06 جانفي 1987 .

مهام هذا المركز هي على الخصوص إستقبال دفعات الأرشيف الذي انتهت صلاحيته في مجال الإدارة والتسيير (العمر الثالث) والمنتج من طرف الهيئات العمومية والأرشيف ذو أصل عمومي مهما كان تاريخه ونوعه. وتقريراً في الوقت نفسه أسست المديرية العامة للأرشيف الوطني (مرسوم رقم 88/45 المؤرخ في 01 مارس 1988) مهامها بوضع سياسة وطنية للأرشيف الوطني، والسهور على تنفيذها، وإقتراح القوانين والنصوص المنظمة للقطاع، والمراقبة، والتقييم، ووضع المقاييس والأنماط الأرشيفية ... إلخ.

يبين التجربة أن هناك تداخل في الصالحيات بين المدينتين أحياناً، وأن العلاقة العضوية بينهما يكتنفها شيء من الغموض. إلا أنه منذ حين يمكن أن نقول أن هذا الوضع قد زال، إن لم يكن من الناحية الشكلية القانونية، إنما من الناحية العملية، حيث أصبح للهيئتين مدير واحد يشرف على كافة المهام كل النشاطات. ربما يكون هذا الإجراء خطوة أولى في طريق الوضوح التنظيمي والقانوني. هذا على المستوى المركزي، أما على المستوى المحلي، أي حسب التنظيم الإداري الجزائري، الولايات والبلديات، فهناك نصين للتকفل بوظيفة الأرشيف. أما الولايات فلها، بموجب قرار وزيري مشترك مؤرخ في ماي 1992

لم ينشر في علمي في الجريدة الرسمية، مصالح أرشيف مهمتها الأساسية الإعتناء بالأرشيف المنتج من طرف المصالح الولاية خاصة ما يسمى بالأرشيف الوسطي. وفي الإطار القاعدي للهيئة الإدارية بحد البلدية.

من جانب آخر هناك مجالات أخرى للنشاط والسلطة. نذكر منها القطاع الاقتصادي، والسلطة القضائية، والشؤون الخارجية.

في المجال الاقتصادي لا توجد هيكلة أو تنظيم خاص، ماعدا النصوص العامة المنظمة للمعاملات التجارية والمالية والوثائق المتعلقة بها (CODE CIVIL, CODE DE COMMERCE, CODE PENAL, COMPTABILITE PUBLIQUE) أو النصوص الخاصة بالأرشيف الوطني في أحكامها العامة.

في قطاع القضاء صدر مرسوم في 1996 رقم 168/96 المؤرخ في 13 ماي 1996 ينظم أرشيف المجالس والمحاكم القضائية متبع بقرار وزير مشترك، يتضمن جدول يضبط مواقت حفظ الأرشيف، وإقصاؤه، أو دفعه إلى مؤسسة الأرشيف الوطني. يعني أنه يحدد مدة حفظ مختلف أصناف الوثائق قبل إقصائها أو دفعها إلى الأرشيف الوطني.

من جهة أخرى ومن الناحية القانونية دائماً لابد أن نشير إلى أن مفهوم الأرشيف، والأرشيف كوظيفة، موجودان في عدة نصوص تشريعية، أهمها قانون الدومين الوطني الذي يصنف الأرشيف في إطار التراث الوطني المصطبه أي في نفس درجة التراث (الدومين) الوطني الطبيعي، الذي يضم الأرض، وما تحت الأرض، والبحر وما تحت البحر، في الحدود الدولية إلخ ... وهذا يعني أن الأرشيف يندرج في رمزيات وماديّات السيادة الوطنية.

من كل ما سبق نستنتج أن الأرشيف أمر بالغ الأهمية بالنسبة لمكونات الدولة والأمة، وأن تعريف الأرشيف حسب القانون شمولي في مفهومه أي أنه يحيط به من كل الجوانب ولا يستثنى أي مصدر أو منتج أو حقبة زمنية ولا يقصى أي وعاء حامل للمعلومات.

۳) اقتراحات و نمایندگی

مع هذا فإننا نرى أن الميكل والمنشآت الأرشيفية لم تساير هذا المجهود النظري والتشريعي، وهكذا لا نجد مثلا في التنظيم الحالي ولا هيئة تتوسط بين المديرية العامة للأرشيف الوطني من جهة، والميكل الأخلية كالولايات، والبلديات، والمؤسسات الإقتصادية وغيرها، من جهة أخرى.

لذا وحتى تتحاول مع المفهوم الشمولي المستبطن من قراءة القانون نرى أنه من المطقي أن تنشأ عدة هيأكل متخصصة تتکفل بكل أرشيفات الأمة، وتكون بمثابة همزات وصل بين المديرية العامة للأرشيف وباقى الهيأكل الإدارية والتسوية، وتكون في نفس الوقت شبكة أرشيفية تغطي كل التراب الوطني وتنتمي بكل ما هو أرشيف أي وثائق من كل الأشكال والأ Formats موعودة للحفظ. وفي هذا المنظور، ومع مراعاة المعطيات المادية والقانونية والمعنوية الموجودة على أرض الواقع نقترح أن تنشأ عدة مراكز تكون متخصصات إقليمية أو قطاعية.

على المستوى الإقليمي لابد من خلق مراكز جهوية في قسنطينة لناحية الشرق الجزائري، وفي الجزائر العاصمة لناحية الوسط، وفي وهران لناحية الغربية، خاصة وأن مصالح هذه الولايات قامت وتقوم بدور جهوي، نظراً لمكوناتها، وتاريخها، وإرثها كقطب إشعاع جهوي في مجال الأرشيف. يمكن إضافة مركزين آخرين لناحية الجنوب الشرقي (ورقلة) والجنوب الغربي (بشار). من مهام هذه المراكز الحفاظ على الأرشيف الجاهلي الموجود حالياً في مخازنها، وصيانته، وإستئجاره، واستقبال ما يجب دفعه إلى الأرشيف الوطني من الولايات التي تشرف عليها، والمؤسسات الاقتصادية والولايات. ثم من دورها أيضاً أن تكون مثل المديرية العامة في مهام المراقبة والتفيش، والمهام على تطبيق القوانين العامة والتقنية الخاصة بالميدان.

إلى جانب هذه المراكز الجهوية وحتى يمكن التكفل بكلفة المنتوج الأشيف نقتصر على إنشاء مكتبة متخصصة لاحتواء الأرشيف الاقتصادي، ونعني

هنا كل الوثائق الحامة، في مجال معرفة تاريخ الاقتصاد الوطني، والتاريخ الاجتماعي، وإثبات حقوق الدولة والمؤسسات والأفراد، المنتجة من طرف المؤسسات الاقتصادية بكافة أنواعها، والله يعلم كم هي (الأرشيفات) تعاني الآن في ظروف إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، ولا شك أن التاريخ سيخسر مصادر ذات قيمة لا تغدو إلا إذا استمرت على هذا الحال.

إن إنتاج الوثائق والمستندات كان يتلخص خاصة في الأوعية الورقية، سواء كانت نصية، أو صور، أو خرائط، ثم ظهرت الأشرطة الفيلمية، والفيديو، وهذا نحن اليوم نشاهد اتساع المتزايد للمنتوجات الإلكترونية الآتية من إستعمال الكمبيوتر وملحقاته. فلا بد من التفكير في إنشاء مركز متخصص في التكفل بالأرشيف غير الورقي (*PAPIER NON*) إذ الكميات الموجودة اليوم، — من أفلام وفيديو وأقراص مغناطيسية تكفي لتشغيل المركز على الفور، ناهيك عما سيتيح يوميا، وبصفة متزايدة وباستمرار.

ثالث مركز يفرض وجوده هو مركز الأرشيف التاريخي والإداري، ولعله موجود اليوم في صورة مركز الأرشيف الوطني وملحقه للأرشيف الإداري.

كلنا نعلم أن معظم الولايات تعاني في إيجاد محلات لائقة لحفظ فيها أرشيفاتها في أدنى شروط الصيانة، لذا شرعت البعض منها في بناء مراكز أرشيف ولائية تحل لها المشكل إلى حين. إننا نرى أنه من الضروري والعاجل، أن يستمر هذا المجهود وأن توسع هذه العملية لعم كل الولايات. نضيف أنه يجب تحصيص هذه البنى الجديدة للغرض الذي أنشئت من أجله، ودم تحويل محلاتها إلى أغراض أخرى، حتى وإن كانت أوسع من الحاجيات الآتية: الأرشيف اتساع مستمر وستملأ المخازن في وقت قصير لاشك في ذلك.

تقى البلديات. وأرشيفاتها، في أغلب الأحيان، تعاني معاناة شديدة من الإهمال، والحفظ المنظم، والصيانة الالزمة. أما التصنيف المطلوب لهذه الوثائق، فهو غائب تماماً. وحتى تكتمل الشبكة التي تكلمنا عنها آنفاً يجب أن تتکفل البلديات فعلياً بأرشيفاتها، كما ينص على ذلك القانون الخاص بالبلدية، لذا عليها

أن تخصص محلات آمنة صالحة للحفظ، وأن توظف تقنيين مختصين في الميدان للإشراف عليها.

4) خلاصة وأفاق

إن المؤسسات عبارة عن نصوص شريعية وتنظيمية ومنتشرة ورجال وإن ما ذكرناه هنا يمكن الجزائر، إذا تحقق، ولا شك في حتمية ذلك، من الحفاظ على ثروتها الأرشيفية، على الأقل من الناحية المادية. لكن العاملين في ميدان الأرشيف والمسيرين الإداريين وحتى المواطنين يحسون ببعض الفراغات القانونية مثلاً فيما يخص الإقصاء والتبلیغ والمراقبة.

في ختام هذا العرض السريع نخلص إلى القول أن للجزائر اليوم إمكانيات بشرية وتنظيمية تسمح لها بأن تتصور، وأن تطمح إلى المزيد في ميدان التكفل بالأرشيف. أكثر من ذلك إذ الشوط الذي قطعته في درب الإهتمام بأرشيفها يجب متابعته حتى لا تذهب الأموال التي صرفت، والجهودات التي بذلت في التفكير، والبناء، والتشريع والتكون، البشري، هدرا.